Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2023/WG.1/Report
12 April 2023
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

ورشة عمل بشأن الحوار التفاعلي الإقليمي
حول السياسات والأدوات السياساتية الداعمة لتحقيق الأولويات الإقليمية تنفيذاً لإعلان ومنهاج عمل بيجين

بيت الأمم المتحدة، بيروت، لبنان 1-2 آذار/مارس 2023

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	5-1	3
الجلسة الافتتاحية	10-6	4
الجلسة الأولى: أين نحن بعد بيجين +25؟	16-11	5
الجلسة الثانية: عرض التقدم المحرز في المجال الأول - المساواة بين الجنسين في العدالة والقانون والمجال الثاني - المشاركة السياسية للمرأة والتحديات المرتبطة بها	24-17	7
الجلسة الثالثة: الممارسات الجيدة في الدول العربية ودول الجوار في المجالين الأول والثاني	26-25	9
الجلسة الرابعة: الأدوات السياساتية للإسكوا لخدمة المجالين الأول والثاني	31-27	10
الجلسة الخامسة: عرض التقدم المحرز في المجال الثالث – الحقّ في العمل وبيئة العمل اللائق، والمجال الرابع – القضاء على العنف ضد المرأة في السياسات والتحديات المرتبطة بها	41-32	11
الجلسة السادسة: الممارسات الجيدة في الدول العربية في المجالين الثالث والرابع.....	46-42	12
الجلسة السابعة: الأدوات السياساتية للإسكوا لخدمة المجالين الثالث والرابع	49-47	13
الجلسة الثامنة: دعم الآليات الوطنية	55-50	14
الجلسة التاسعة: مناقشة محتوى الدليل الإرشادي	57-56	16
الجلسة الختامية.....	58	16

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين والمشارِكات..... 17
المرفق الثاني- استمارة تقييم..... 20

مقدمة

1- تقوم الأمانة التنفيذية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، منذ تبني إعلان ومنهاج عمل بيجين عام 1995، بمدّ الدول العربية بالدعم اللازم في صياغة تقارير المراجعة الوطنية وإعداد الاستعراضات الإقليمية. وكذلك تعمل الإسكوا، بالشراكة مع المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وجامعة الدول العربية، على المتابعة المنتظمة كل خمس سنوات للتقدم المحرز في تفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وفي هذا السياق، أُجريت في العام 2019 مراجعة إقليمية للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً، وتبنّت الدول العربية الإعلان العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً (عمَّان، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019). ويؤكّد الإعلان العربي على التزامات مرتبطة بالتشريعات العاجلة الواجب تبنيها للقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، والمضي قدماً في تطبيق قرارات مجلس الأمن المتصلة بالمرأة والسلام والأمن، ومعالجة الصور النمطية للجنسين، وتعزيز مشاركة المرأة في مستويات صُنع القرار كلها وعلى كافة المستويات في المجتمع.

2- وتعمل الإسكوا على تقديم الدعم الفني والتقني للدول الأعضاء الهادف إلى تبني وتنفيذ السياسات التي تسهم في إحراز التقدم في المجالات الوطنية ذات الأولوية للمساواة بين الجنسين. ومع اقتراب موعد الاستعراض الدوري للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً، من الأهمية بمكان العمل على تنفيذ أنشطة مركّزة بقصد توثيق أفضل الممارسات السياساتية في هذا المجال، علاوةً على دعم حكومات الدول الأعضاء في تبني وتطبيق السياسات الفاعلة من أجل تنفيذ التوصيات التي صدرت عن بيجين +25.

3- وفي هذا السياق، نظّمت الإسكوا حواراً تفاعلياً إقليمياً حول السياسات والأدوات السياساتية الداعمة لتنفيذ الأولويات الإقليمية الخمس لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وفي أثنائه، تبادل المشاركون الخبرات وأفضل الممارسات على صعيد الإصلاحات والأدوات السياساتية التي ساهمت في إحراز تقدم نحو تنفيذ المجالات ذات الأولوية الإقليمية، إضافة إلى التحديات التي تواجه تنفيذها، في سبيل إعداد دليل لأفضل الممارسات السياساتية دعماً للدول الأعضاء. وهذا اللقاء والدليل ذو الصلة يسهمان في توثيق التقدم المحرز وتحديد الأولويات وآليات الدعم في مجال إصلاح السياسات. كذلك، تسهم مخرجات الحوار في الاستعداد لعملية المراجعة الوطنية والإقليمية لبيجين +30 المقرر إجراؤها في العام 2024.

4- وقد ركز الحوار على خمسة جوانب ذات أولوية إقليمية لتنفيذ منهاج عمل بيجين، ألا وهي:

- القضاء على العنف ضد المرأة.
- المشاركة السياسية للمرأة.
- المساواة وعدم التمييز في القانون، ونُظُم العدالة.
- الحقّ في العمل، وبيئة عمل لائق، وفرص لتولي مناصب قيادية.
- دعم الآليات الوطنية.

5- وشارك في هذا الحوار التفاعلي 33 ممثلاً عن الآليات الوطنية للمرأة من 13 بلداً عربياً هي: الأردن والبحرين وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وعُمان ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا. كذلك حضر ورشة العمل مشاركون ومشاركات من منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال دعم المرأة، وخبراء معنيون بشؤون المرأة، وممثلة عن المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة،

بالإضافة إلى ممثلين عن الإسكوا (قائمة المشاركين والمشاركات). ومن الجدير ذكره أن نسبة مشاركة النساء في الحوار قد بلغت ثمانية وثمانين في المائة من مجموع المشاركين.

الجلسة الافتتاحية

6- افتتحت الدكتورة سلمى النمس، مديرة مركز المرأة في الإسكوا، الورشة باستذكار ضحايا الكوارث الطبيعية والحروب والاحتلال في المنطقة العربية، ثم أشادت بالعمل الدؤوب والإرادة السياسية في الدول العربية لتعزيز واقع المرأة بالرغم من التحديات الوطنية والإقليمية والعالمية في ظل جائحة كوفيد–19. وتطرقت إلى أهداف الورشة التي تقوم على التالي:

- عرض تجارب الدول في إصلاح السياسات وتبني الأدوات السياساتية في ما يتعلق بالجوانب الخمسة ذات الأولوية، وأثرها على التقدم المحرز في هذه المجالات.
- مناقشة التحديات التي تواجه الدول والتي تحد من تقدمها في الجوانب الخمسة ذات الأولوية.
- عرض الأدوات السياساتية المتاحة ضمن الإسكوا لمؤآزرة الدول في التخطيط للسياسات وتصميمها.
- التوافق على محتوى الدليل لتحقيق النتائج المرجوة.

7- وأكدت الدكتورة النمس على سعي الإسكوا المتواصل لدعم الدول العربية. وفي هذا الإطار، من شأن الحوار التفاعلي أن يعمّق معرفة الإسكوا بالاحتياجات الوطنية فتصمّم المشاريع والبرامج التي تمكّنها من معاونة الدول في تنفيذ أولوياتها.

8- وسعياً إلى توحيد لغة الحوار والمفاهيم المطروحة، قامت السيدة ليندا صباريني، ميسّرة الورشة، بطرح آلية تصميم الأدوات السياساتية لرسم الاستراتيجيات والتشريعات. وتقوم الآلية على ما يلي:

- تطوير قاعدة بيانات.
- إعداد مسودة للاستراتيجية أو التشريع.
- المناقشة والمصادقة.
- نشر الاستراتيجية وإذكاء الوعي بها.
- تنفيذ البنود.
- متابعة التنفيذ والتقييم.

9- ثمّ قُدّمت مجموعة الأدوات اللازمة لإنجاح عملية إصلاح السياسات والتشريعات الوطنية، وهي:

- المصادقة على المعايير والاتفاقيات الدولية والإقليمية وتنفيذها والالتزام ببنودها.
- جمع البيانات والأدلّة وضرورة مراعاة تصنيفها حسب نوع الجنس.
- تسلسل السياسات والتشريعات والإجراءات في إمكانيات الدول وواقعها.
- وجود الإرادة السياسية على مختلف المستويات وليس العليا منها فحسب.
- الاعتماد على حملات التوعية وحشد التأييد.
- ضمان قيادة المرأة للتغيير ومشاركتها على كافة الأصعدة.

- عمل أصحاب العلاقة المتقاطع والمتكامل على الصعيد الوطني.
- بناء وتبادل الخبرات وطنياً وإقليمياً، والاسترشاد بالدروس المستفادة وقصص النجاح.
- العمل على التأثير الإيجابي على الأعراف وتبديل الأفكار النمطية السائدة.
- التحقق من التنفيذ والامتثال للخطط والمعايير، وقياس المؤشرات.

10- وفي إثره، وفي إطار استعراض بعض الأدوات السابقة وأهميتها في الدفع بالجوانب الخمسة التي تتمحور حولها هذه الورشة، جرى التأكيد على التالي:

- ضرورة جمع البيانات والدلائل المصنفة حسب نوع الجنس على نحو تلقائي وممنهج وطنياً.
- ضرورة العمل الوطني التشاركي بين أصحاب العلاقة.
- ضرورة تبادل الخبرات إقليمياً للاسترشاد بقصص النجاح والدروس المستفادة.

الجلسة الأولى: أين نحن بعد بيجين +25؟

11- قدمت السيدة نادية خليفة، المستشارة الإقليمية للمساواة بين الجنسين في الإسكوا، عرضاً تقديمياً لخّصت فيه واقع الدول العربية من المساواة بين الجنسين عبر تقييم وضع المنطقة العربية في مؤشرات وعرض تقارير قُطرية. فأوضحت أن الدول العربية تحتل المرتبة الأدنى في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، بالرغم من التقدم المحرز في مجالات الصحة والاستبقاء في المدارس والتحصيل العلمي. وأضافت أنه حسب مؤشر البنك الدولي للمرأة وأنشطة الأعمال والقانون، احتلت 17 دولة عربية (من أصل 190 دولة) أدنى نسبة مئوية، فقد سجلت الدول العربية درجات أقل من مستوى المتوسط العالمي (76,5 في المائة). ثم أسهبت في الحديث عن النقاط التالية:

- مشاركة المرأة في السياسة والحياة العامة، بنسبة 15.2 في المائة في مجالس النواب، و20.2 في المائة في الحكومات، و14 في المائة في السلك القضائي.
- بلغت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل 18.5 في المائة، علماً أن ثلث النساء يعملن في قطاع الزراعة بغياب أي حماية اجتماعية. وكادت نسبة تملّك النساء للشركات في المنطقة العربية تبلغ 25 في المائة وإن كانت أدنى من المتوسط العالمي (35.9 في المائة).
- في ملف العنف ضد المرأة، مثّلت النساء 46 في المائة من نسبة ضحايا الاتجار بالبشر في المنطقة العربية.
- لا زال التمييز قائماً ضد المرأة في القوانين العربية، إذ إن ست دول عربية فقط تجيز للنساء نقل الجنسية لأطفالهن. ومن الناحية الإيجابية، جرّمت عدد من الدول العربية العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات والتحرُّش الجنسي في مكان العمل.

12- وعليه، وتأكيداً على أهمية تجميع البيانات والإحصاءات لإنجاح الإصلاحات في السياسات والتشريعات، شاركت السيدة صباريني واقع رصد وتجميع الأجهزة الإحصائية الوطنية للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، وأهميتها في تحديد مختلف الاحتياجات والثغرات القائمة. وقسّمت الدول العربية إلى ثلاث مجموعات وفقاً للمعلومات المستقاة من تقارير قُطرية ومن مصادر أخرى، وهي:

المجموعة الأولى: واصلت تحقيق الإنجازات في إنتاج الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس.

المجموعة الثانية: نجحت خلال السنوات الخمس الماضية في الخروج من دائرة الفقر الإحصائي.

المجموعة الثالثة: لا يزال توفير بيانات وإحصاءات المساواة بين الجنسين تحدياً كبيراً.

13- وعموماً، لا تتوفر في كافة الدول العربية بيانات إحصائية شاملة بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وإن توفرت فهي لا تحدَّث دورياً. ولا تشمل هذه البيانات كافة المؤشرات والمقاصد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والواردة ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030.

14- وجرى تناول واقع الدول العربية نتيجة جائحة كوفيد-19، فقد كانت النساء والفتيات الأكثر تضرراً من تبعاتها كما تبيّن من تقرير الإسكوا[1]. ولما أثّرت الجائحة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والصحي، كان لابد أن تتأثر الخطط الاستراتيجية كغيرها إما على نحو إيجابي ومتفاعل مع التغيُّر الذي طرأ، أو سلباً فتُعطى خطط أخرى الأولوية. وتباينت التدخلات والاستجابات، إذ إن بعض الدول لم تبدِّل خططها الاستراتيجية كونها تشمل أصلاً مختلف القطاعات. وأشار البعض إلى أن الجائحة كشفت عن الثغرات والتحديات الموجودة في الخطط الاستراتيجية الحالية، وخصوصاً في مشاركة المرأة في سوق العمل وحماية النساء الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس. ومع ذلك، احتل ملف التصدي لتبعات الجائحة الأولوية الوطنية بدل قضايا المرأة في دول عربية أخرى.

15- ولما كانت بعض الأجهزة الوطنية للمرأة جزءاً من وزارة أو جهاز حكومي، أتيح عدد من الخدمات للنساء خلال الجائحة، وأصدرت بعض الأجهزة الوطنية ملاحق أو تعديلات لخططها الاستراتيجية تصدياً لتبعات الجائحة شملت التالي:

- إيلاء أهمية أكبر لحماية النساء خلال الجائحة، وتوفير الخدمات الأساسية لإيواء النساء والأطفال ضحايا العنف، وتدريب وبناء قدرات موظفي الجمعيات الذين يتعاملون مع النساء الناجيات من العنف لإدارة الحالات التي يُبلّغ عنها عن بُعد، وتعزيز خدمة الخط الساخن للاستجابة الفورية.
- استحداث خدمة المساعدة النفسية عن بُعد وفق جلسات تراعي كل حالة.
- توفير أساليب تنظيم الأسرة.
- الإعفاء من الرسوم وتأجيل سداد القروض والعمل على إنعاش المشاريع الصغيرة وحمايتها من تبعات الجائحة.
- التأكيد على العمل عن بُعد مراعاةً للنساء الحوامل، أو في حال وجود أطفال دون سن معينة كما حصل في بعض الأجهزة الحكومية.
- حماية المرأة من الفصل التعسفي خلال الجائحة.
- تقديم المساعدات للأسر المعوزة عموماً والتي ترأسها النساء خصوصاً في المناطق البعيدة والمعزولة.

(1) الإسكوا، 2020، آثار جائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/20-00132_gpid_pb_ar_apr2_0.pdf.

16- وفي واقع الأمر، استجابت بعض الدول سريعاً للجائحة مما أدى إلى الحد من آثارها على المرأة، وإن لم تخصّ بعض الاستجابات وضع المرأة والفتيات ومنها ما يلي:

- إغلاق المؤسسات التعليمية العامة والخاصة، بما فيها مؤسسات التعليم العالي، وطُبّق نظام التعليم عن بُعد.
- ضمان استدامة عمل المحاكم الشرعية/الأسرية ومكاتب التوفيق الأسري عبر رفع الدعاوى الشرعية بجميع درجاتها إلكترونياً، وإتاحة خدمات مكتب التوفيق الأسري على المنصة الإلكترونية مثل تقديم الاستشارات الأسرية وعقد جلسات الصلح والتسوية عبر جلسات افتراضية.
- تقديم الدعم المعنوي للعاملين في الصفوف الأمامية من الأطباء والطواقم التمريضية والصحية عبر توفير احتياجات أطفالهم التعليمية في ظل غياب أحد الأبوين، بالإضافة إلى الاحتياجات الضرورية لأسرهم (المواد الاستهلاكية والوقائية).
- ضمان استمرارية الخدمات الحكومية.
- توفير الدعم المالي للعمالة غير النظامية في بعض الدول.

الجلسة الثانية: عرض التقدم المحرز في المجال الأول - المساواة بين الجنسين في العدالة والقانون والمجال الثاني - المشاركة السياسية للمرأة والتحديات المرتبطة بها

1- المجال الأول: المساواة بين الجنسين في العدالة والقانون

17- أسهب المشاركون بسرد إنجازات دولهم من حيث تعديل و/أو سن القوانين التي تدعم المساواة بين الجنسين في العدالة والقانون، مما يعكس بما لا شك فيه الإرادة السياسية العليا عبر "*إغناء ترسانة الدولة القانونية بقوانين جديدة تعزز حقوق المرأة وتسهل ولوجها للعدالة*". ثمّ أشير إلى أن بعض الدول العربية تشدِّد على بنود الدستور ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين باعتباره المرجع المنظِّم للعلاقات في الدولة وللحقوق الخاصة بالمواطنين والمواطنات، وكونه يسمو على القوانين واللوائح والأنظمة كلها.

18- وأوضح عدد من المشارِكات أن التحدي يكمن في أن دساتير عربية لا تنص على المساواة الكاملة بين الجنسين وعلى عدم التمييز ضد النساء، بينما ينصّ بعضها الآخر على المساواة ولكنه يفسح المجال للقوانين بترجمتها مما يؤدي إلى تمييز بين الجنسين. وأشير إلى أن الغالبية العظمى من الدساتير العربية حدَّدت ديناً للدولة وربطت القوانين إما بالشريعة الإسلامية مباشرة أو بمبادئها، عدا تونس التي ربطت قانون الأحوال الشخصية أو قانون الأسرة بالشرائع السماوية وتركت تنظيم المحاكم للطوائف الدينية. وبالرغم من التعديلات التي تجريها دول عربية عديدة على قانون الأسرة لكونه ينظِّم مثلاً جوانب كثيرة من علاقة المرأة بالرجل ويضمن حقوقها الأساسية في المجتمعات الأبوية، إلا أن التعديلات لم تكن جوهرية ولم تتطرق إلى المواد الأكثر أهمية كتلك المتعلقة بالحضانة والولاية والوصاية، أو إلى بنود أخرى في قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات وقانون الجنسية. وبالتالي، تنشأ طائفة من المشاكل جراء عدم انسجام وتكامل التشريعات والقوانين بما يعيق تحقيق الهدف السامي منها.

19- ومن التحديات الجوهرية التي طرحها المشاركون سعي بعض الحكومات إلى المواءمة بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية. بالفعل، فإن هذه المواءمة تخضع لمعايير تراعي التوازنات بين الثقافة المجتمعية

وقوى المنظومة التشريعية، أو ما يسمى قوى الشد العكسي. كذلك، أُشير إلى التوازنات السياسية التي تؤثّر في قدرة الدول على تحقيق المساواة والوفاء بالتزاماتها، إذ إن معظم الدول العربية صادقت على المواثيق الدولية إلا أنها لم تستطع رفع التحفظات عن بعض بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) مثلاً. ولذلك، فإن استخدام السياسات الوسطية وعدم تحقيق المساواة الكاملة يحول دون إنشاء منظومة متكاملة من العدالة والمساواة وعدم التمييز.

20- ومن جملة المقترحات التي قدمها المشاركون لمواجهة التحديات وتخطيها:

(أ) توفُّر إرادة سياسية جريئة تصدر قرارات حاسمة بشأن تطبيق الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تم توقيعها؛

(ب) العمل التكاملي والمنسجم عند تعديل التشريعات والقوانين؛

(ج) رفع مستوى مهارات وخبرات وقدرات الأطراف الفاعلة الأساسية في مجال سن القوانين وتطبيقها؛

(د) إصلاح منظومة العدالة عبر تجريم طائفة من الأفعال التي تقع في دائرة المتفق عليه عرفاً؛

(هـ) التخطيط الجيد القائم على التحليل الواقعي المستند إلى الدلائل والبراهين؛

(و) بناء تحالفات وطنية مع المجتمع المدني تشكل أداة ضغط وتوازن تؤثر على التوافقات ما بين الحكومات والمجالس التشريعية فيما يخص المساواة بين الجنسين.

2- المجال الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

21- أكدت المداخلات خلال الورشة على تحسّن المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية، الأمر الذي ينسجم مع تقرير الإسكوا[2]. وقد لعب التمييز الإيجابي للنساء دوراً داعماً تجاه ذلك من حيث التعديلات القانونية واعتماد نظام الحصص الانتخابية (الكوتا)، فانعكس مشاركةً لهن في البرلمان والعمل المجتمعي والتطوعي وتمثيلاً لهن في الحكومات والسلك القضائي. وأوضحت إحدى المشاركات أن المشاركة السياسية للمرأة لا تقتصر على دورها داخل الأحزاب أو في المجالس البرلمانية أو في أي من مؤسسات المجتمع المدني، فـ *"الأهم هو تبني فكر أو أيدولوجيا تعكس نظرة المرأة نحو كافة القضايا سواء كانت نابعة من منطلقات دينية، ليبرالية أو غيرها. ولذا لابد من تعميق الفكر الذي تتبناه النساء والمبادئ التي سوف تعمل عليها"*.

22- إلا أن التحديات التي طُرحت ما زالت تعيق تمثيل النساء ومشاركتهن السياسية بما يتسق مع تمثيلهن في النسيج المجتمعي. ومن هذه التحديات مثلاً البنى الثقافية والاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية الديمقراطية، خصوصاً في المجتمعات القبلية والضيقة والجماعات الترابية، وأيضاً السياق السياسي للدول الذي يعمل أحياناً على التضييق على منظمات المجتمع المدني عبر قوانين تمنعها من تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية.

(2) الإسكوا، 2020، التقرير العربي الشامل حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً. https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/synthesis-arab-report-periodic-review-beijing-declaration-platform-arabic_2.pdf.

23- وأكد المشاركون على ضرورة إدماج مفهوم مشاركة المرأة في صُنع القرار وليس في السياسة فحسب. وبالرغم من أن ممارسات التمييز الإيجابي للنساء لعبت دوراً مهماً في تحسين مشاركة المرأة في صُنع القرار، إلا أن عدداً من المشاركات أوضح أن هذه الممارسات تمت أحياناً بغياب أسس الكفاءة. وقد أدى ذلك إلى أن بعضاً ممن تولين مناصب قيادية أظهرن ضعفاً في الأداء، مما كان له أثر عكسي على التقدم المحرز. وأشرنَ إلى أنه في المقابل، فإن عدم كفاءة الرجل في المناصب القيادية لا يُحمّل أي محمل مرتبط بجنسه.

24- وشملت المقترحات لتخطي التحديات في هذا المجال التالي:

(أ) إعداد خطط وسياسات ترتكز على معالجة الفجوات في المشاركة السياسية؛

(ب) بناء قدرات النساء في مختلف فروع السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) لتكون مؤهلة لتبوء المناصب العليا؛

(ج) بلورة الدور النوعي لمشاركة المرأة في هيكل الأحزاب والتيارات السياسية بصفتها قيادية فاعلة؛

(د) سنّ قانون انتخابي حضاري وعصري بعيداً عن الفئوية والطائفية والإثنية؛

(هـ) صون حرية العمل والتعبير بالطرق السلمية لكل المواطنين بما يشجعهم على الانخراط في العمل السياسي؛

(و) وضع قوانين منظِّمة لعمل الجمعيات والمؤسسات تسمح بتنمية مشاركة المرأة السياسية وانخراطها الفعال في الحياة العامة.

الجلسة الثالثة: الممارسات الجيدة في الدول العربية ودول الجوار في المجالين الأول والثاني

25- تشارَك الحضور أمثلة عديدة على الممارسات الجيدة في الدول العربية من قبيل التغييرات النهائية أو التعديلات في القوانين والتشريعات بما يدفع بعجلة المساواة بين الجنسين وطنياً. كذلك، جرى التعرف على الإجراءات والآليات التي اعتُمدت في دول الجوار وأدت إلى التغييرات المرجوة، فأضحت حجر الأساس في رسم السياسات والتشريعات تحقيقاً للمساواة في العدالة والقانون والمشاركة السياسية للمرأة.

26- واشتملت الأمثلة على التالي:

- تعريف مؤشرات الأداء وربطها بتنفيذ الاستراتيجيات والتحقق من متابعتها واستصدار تقارير تلخص الواقع.
- إعداد موازنات مستجيبة لاحتياجات الجنسين في مجالات تحقيق المساواة في العدالة والقانون والمشاركة السياسية.
- وضع صانعي القرار والمشرعين أمام مسؤولية الالتزام بالأنشطة والتدخلات ومساءلتهم.
- إنشاء مجالس نظراء (تونس والجزائر والمغرب) أو وحدة تكافؤ الفرص (مصر) أو دوائر متابعة في الوزارات والوحدات الحكومية المعنية (البحرين)، مما شجع عملية اتخاذ القرار في بعض الحالات مع أخذ حاجات النساء بعين الاعتبار.
- تمكين النساء في المجالات التشريعية وتكثيف توليهنّ المناصب القضائية والتشريعية أوجدا صوتاً للمرأة لتقدم طروحات قد تؤثر على مجرى اتخاذ القرارات.

الجلسة الرابعة: الأدوات السياساتية للإسكوا لخدمة المجالين الأول والثاني

27- لما كان توفير البيانات والدلائل والبراهين من العوامل الأساسية لنجاح أي تطوير للسياسات والتشريعات، ارتأت الإسكوا أن تشارك عدداً من الأدوات السياساتية التي تتيح بيانات يمكن الاعتماد عليها بشكل أولي لبناء قاعدة معلومات. وبذلك، لا تتكبد الحكومات التكاليف المادية وتكاليف العنصر البشري لتجميع بعض هذه البيانات وتصنيفها.

1- منصة العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون في منطقة الدول العربية[3]

28- مبادرة "العدالة بين الجنسين والقانون" هي نتاج عملية تشاركية وتشاورية استمرت لسنوات عدة بين أربع وكالات تابعة للأمم المتحدة هي الإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأصحاب المصلحة الوطنيين في الدول العربية.

29- وتشمل أحدث دراسة 17 بلداً عربياً، وتستعرض أبرز التطورات من حيث التشريعات والسياسات العامة في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والقانون. ويتألف كل تقرير قُطري من موجز سردي عن البلد، ومن مصفوفة ترميزية. وتستخدم المصفوفة نظاماً بسيطاً من أربعة ألوان لمقارنة القوانين والسياسات العامة في كل مجال من المجالات الستة المحدَّدة إزاء المعايير والاتفاقيات الدولية. وأُعدّت، في إطار هذا المشروع الإقليمي، مصفوفة ترميزية للأُطُر القانونية على المستوى الإقليمي تحدِّد بصرياً القوانين التي تؤثر على تحقيق المساواة بين الجنسين في ضوء المعايير الدولية. ويرتكز الرسم البياني الإقليمي على اللمحة العامة الموجزة التي يقدِّمها كل بلد عن الإطار القانوني.

30- ولا تسعى منهجية التقرير إلى تقييم جهود الدولة ومساعيها لإعمال حقوق المرأة، ولا إلى استعراض كل التدخلات والبرامج والتدابير الوطنية. ولا تقيس المصفوفة ولا المعايير المعتمَدة الجانب التطبيقي للقوانين، بل تركز على الإطار القانوني ومدى تحقيقه للمساواة بين الجنسين حسب ما تقتضيه الاتفاقيات والأُطُر الدولية. ولا تعني التقارير بالضرورة التزام الدول بالمعايير الدولية كلها التي تضمنتها التقارير. ولذلك، فهذه التقارير هي أدوات مساعِدة لتعزيز التزام الدول بالأُطُر الدولية، وهي تزوّد صانعي السياسات بخريطة تحدِّد التشريعات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والمواءمة و/أو التعديل حسب المعايير الدولية. ومن خلال نشر التقارير على المستوى القُطري، يهدف الشركاء الأربعة الى تشجيع السياسات والإصلاحات المؤسسية لتعزيز المساواة في الحقوق للمرأة ومعالجة الحواجز الهيكلية التي تحول دون المساواة بين الجنسين.

2- منصة محاكاة المؤشرات لصانعي السياسات في العالم العربي[4]

31- تهدف الإسكوا، من خلال أداة محاكاة المؤشرات لصانعي السياسات، إلى مساعدة الدول الأعضاء في تحديد الإجراءات الفعالة التي يمكن تنفيذها على المدى القصير والمتوسط والطويل لتحسين تصنيف الدول في المؤشرات العالمية للمساواة بين الجنسين وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتساهم هذه الأداة في زيادة ونشر المعرفة بشأن قياس الأداء ومراقبته وتقييمه، وإجراء تحليل للعقبات القائمة، وصياغة سيناريوهات

(3) http://genderjustice.unescwa.org/.

(4) https://ispar.unescwa.org.

للإصلاحات بغية تعزيز فعالية السياسة وكفاءتها. وتسمح هذه الأداة لواضعي السياسات بتتبُّع الآثار المترتبة عن مختلف المسائل على الأداء الاقتصادي للدولة الذي يُقاس بالمؤشرات الدولية.

الجلسة الخامسة: عرض التقدم المحرز في المجال الثالث – الحقّ في العمل وبيئة العمل اللائق، والمجال الرابع – القضاء على العنف ضد المرأة في السياسات والتحديات المرتبطة بها

32- استُهلَّت الجلسة بعرض عدد من المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد المرأة وحقّ المرأة في العمل وبيئة العمل اللائق باستخدام مخرجات من التقارير القُطرية عبر منصة العدالة بين الجنسين والقانون. وجاء ذلك مثالاً على آلية قراءة هذه المؤشرات وكيفية استخدامها لوصف الواقع الوطني.

1- المجال الثالث: الحقّ في العمل وبيئة العمل اللائق

33- عند تقييم واقع الدول العربية من ناحية حقّ المرأة في العمل، تبيّن أنه لا زال يتعذر على النساء، في عدد من الدول، قانوناً العمل في بعض الأعمال والمهن التي يُعتقد أنهن غير قادرات عليها مثل الأعمال الشاقة والعمل ليلاً. وعليه، ينبغي أن تتمثل خطوة الإصلاح الأولى برفع القيود عن حرية المرأة في اختيار نوع العمل وتوقيته مع ضمان الحماية لجميع العاملين والعاملات.

34- وشملت الاستراتيجيات الوطنية التي تمكِّن النساء اقتصادياً تدخلات عديدة سعت إلى تحسين واقع العمل، فوضِعت مدونات سلوك تنظم العلاقة في العمل، وقامت بعض الدول باستصدار قانون يجرم التحرُّش الجنسي في مكان العمل. ونصّت قوانين عمل دول عدة على حقّ الأجر المتساوي عن قيمة العمل المتساوي، خصوصاً في القطاع العام، وتفعيل الرقابة عليه من خلال قانون الخدمة المدنية.

35- إلا أن أحد التحديات الأساسية التي تواجه المرأة في سوق العمل هو غياب الحماية الاجتماعية في القطاعات غير المنظَّمة. فنسبة النساء العاملات فيها آخذة بالارتفاع سواء وطنياً و/أو إقليمياً، مما يجعلهن أكثر عرضة من الرجال للعمل في بيئة عمل غير لائق. وتتقاضى المرأة أجراً قد يصل إلى أقل من 50 في المائة من أجر الرجل في قطاع الزراعة، إضافة إلى عدم شمولها في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

36- وكذلك، أكد المشاركون على أن النقابات العمّالية في العالم العربي ما زالت غير قادرة على لعب الدور الفعال في حماية حقوق العاملات والعمال وتمثيلهم وطرح مطالبهم. ويعود ذلك إلى ضعف حماية حقّ التنظيم النقابي في دول عديدة، و/أو تسييس العمل النقابي ومواءمة خطاباته مع الخطابات الحكومية، أو تحييد عمل النقابات في بعض القطاعات الحساسة في الدولة مثل القطاع العام أو الأمني والجيش.

2- المجال الرابع: القضاء على العنف ضد المرأة

37- تحاول الحكومات، وإن بشكل متفاوت، الإيفاء بالتزاماتها تجاه كافة المواثيق الدولية. وطُبّق كمّ لا بأس به من القوانين والإجراءات إلا أنها غير كافية ولا زالت خجولة، فالحكومات تحرص على إبقاء توازن غير مشروع للحفاظ على علاقة متوازنة بين التزاماتها وبين القوى التقليدية التي تناهض حقوق المرأة. فالتغيير مسألة يتواجه فيها دوماً طرفان: المناهض والمساند. ففي خانة المواجهة يكون الجانب الثقافي المجتمعي، بما فيه الديني والعرقي، هو المؤثر والمعيق الأكبر. فالعقليات القديمة تسعى إلى البقاء بينما تطمح العقليات الجديدة إلى البروز.

38- وتواترت الأفكار خلال الجلسة بالتأكيد على واقع الكثير من الدول العربية حيث أوجدت سياسات التأهيل والتكوين للنساء إطاراً مكّنهن من أن يلعبن تدريجياً أدواراً اقتصادية وسياسية جديدة في المجتمع. وقد نجم عن ذلك تغيير موازين القوى فيما بينهن وبين الأطراف الأخرى، أسرياً واجتماعياً، وإظهارُ شكلٍ من أشكال التقدم المتمثل برفض العنف ومناهضته. وكان للإصلاحات السياسية في مجال التشريع والقوانين أثرٌ مهم في طرح مسألة العنف ضد المرأة في الأجندات الوطنية، مما دفع بصانعي السياسات إلى التخطيط وتصميم استراتيجيات وطنية لمناهضته.

39- بالإضافة إلى ذلك، قامت الدول العربية، على مستويات مختلفة من الالتزام، بتوفير دُور رعاية ومراكز إيواء وتأهيل للنساء ضحايا العنف ومراكز لاستقبال ضحايا الاتجار بالبشر. إلا أن الجهود في هذا المجال مازالت تحتاج إلى نظرة نسوية حقوقية لإدارتها والتعامل مع القضايا المطروحة، بغية دعم الضحايا ومساندتهن في رحلتهن ما بعد الحماية من تمكينٍ اقتصادي واجتماعي.

40- وعرجت المشاركات على تواني الحكومات في لعب الدور الفعلي لمناهضة العنف ضد المرأة، وتحمّل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الدور الأساسي في إذكاء الوعي بآثاره السلبية وتكاليفه الاقتصادية والاجتماعية. فهذه المنظمات تضطلع أيضاً بتصميم برامج التدخلات سعياً منها إلى تغيير الفكر النمطي السائد الذي يعطي الذكور حقّ الولاية على النساء، وبالتالي التحكُم بهن وبأجسادهن، ويعطي المبررات لممارسة العنف ضد النساء والفتيات. وبالرغم من تأسيس دُور حماية في الوزارات المحورية، مثل الداخلية والعدل والعمل الاجتماعي والتضامن، غير أن القائمين عليها يعملون بشكل يعكس رؤية الحكومات أكثر من الرؤية الموضوعية والشاملة لحقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية.

41- ومن هنا جاءت التوصية بضرورة تدعيم مؤهلات وكفاءات منظمات المجتمع المدني المدافعة عن الحقوق الإنسانية للنساء، وتسهيل أدوارها ودعم الإمكانيات المتاحة فيها لتجاوز العوائق. ومن جهة أخرى، يجب مساعدة الدولة على تنفيذ التزاماتها على صعيد المساواة ومكافحة العنف الممارس ضد النساء، لأن الإخلال بالبعض منها يُلقي بآثاره غير المرغوبة على واقعهن الاقتصادي والاجتماعي.

الجلسة السادسة: الممارسات الجيدة في الدول العربية في المجالين الثالث والرابع

42- عُرضت أمثلة عديدة في هذه الجلسة تتعلق بحقّ المرأة في العمل وفي بيئة عمل لائق وكذلك بالقضاء على العنف ضد المرأة. ومن الممارسات الإيجابية التي تستوجب الوقوف عندها استصدار استراتيجية تمكّن المرأة من الجانب الاقتصادي أو تناهض العنف ضدها.

43- ولم تكتف مصر بتجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بموجب قانون العقوبات ورفع الوعي المجتمعي بأضرار ممارسته، بل دعمت هذه الإجراءات بتحريك رجال الدين المسلمين والمسيحيين بعد بناء قدراتهم، وغلَّظت العقوبات المترتبة على من يُجري هذه العملية وعلى ولي الأمر الذي يطلبها. وما كان من تلك الإجراءات إلا أن أدت إلى تغيير النتائج المرجوة. ومن ناحية أخرى، قامت الإمارات العربية المتحدة بتفعيل العقوبات المغلَّظة وتنفيذها على من ثبت ممارسته عنفاً إلكترونياً ضد النساء والفتيات وصلت إلى السجن وحتى الترحيل لغير المواطنين.

44- وفي المغرب، وبغرض دعم النساء العاملات في قطاعات الأعمال غير المنظَّمة مثل الزراعة والأعمال المنزلية، وبعد دراسة حاجاتهن للحماية الاجتماعية والصحية وتوفير دلائل وبيانات، تم تطوير تطبيق إلكتروني

يمكّن النساء من الالتحاق ببرنامج حماية اجتماعية وصحية مقابل مبلغ شهري. وخلال المرحلة الأولى من التنفيذ، جرى تتبُّع الأثر على النساء وتبيَّن أن الرسم المطلوب شهرياً يشكل تحدياً لبعضهن، خصوصاً خلال المواسم الزراعية المتقطعة. والقائمون على التطبيق هم بصدد مراجعة قيمة التكلفة وتقييم جدوى تغيير مبلغ الاشتراك.

45- وفي سلطنة عُمان، بعد تتبُّع انخفاض أعداد النساء الملتحقات بعدد من المجالات التدريبية، بناءً على نتائج مسح جرى القيام به، والوقوف على أسبابه، تبيَّن أن الدور الرعائي للمرأة يحد من قدرتها على الالتحاق ببعض البرامج التدريبية. ومن هنا جاء قرار ابتعاث الزوج خلال فترة التدريب مع الزوجة لمساعدتها في الدور الرعائي لتتمكن من استكمال المتطلبات التدريبية.

46- ومن هنا تتأكّد ضرورة تطبيق ممارسات المتابعة والتقييم التي تشتمل على دراسة حاجات الفئات المعنية والمستهدفة وتتبُّع أثر السياسات والتشريعات على أرض الواقع. ومن شأن هذه العملية توفير تغذية راجعة حول ما أُنجز وأوجه القصور استناداً إلى دلائل وبراهين، فتُحدَّد تدخلات إضافية عند استشفاف القصور في تحقيق النتائج المرجوة.

الجلسة السابعة: الأدوات السياساتية للإسكوا لخدمة المجالين الثالث والرابع

47- يتطلب التأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية دلائل وبراهين عادة ما يفضّل أن تكون كميّة لتخاطب صانعي القرار باللغة الرقمية السائدة في هذه القطاعات. ومن هنا، شارك متخصصون في الإسكوا أداتين سياسيتين تمكّنان الدول من إتاحة بيانات كميّة تدعم رسائل المناصرة التي يستخدمها الداعمون لتمكين المرأة.

1- مرصد الإسكوا للمهارات[5]

48- طوّر هذه الأداة فريق فني وتقني في الإسكوا من أجل تأهيل الشباب والشابات في العالم العربي، وإتاحة بيانات للدول العربية بشأن مستقبل العمل فيها، والمساعدة في رسم السياسات التي تؤثر على سوق العمل. وتقوم الأداة بتوفير الدعم التالي للدول الأعضاء:

- إتاحة البيانات المطلوبة للتخطيط الوطني.
- المساعدة في تصميم سياسات شاملة.
- توفير معلومات عن خصائص الوظائف لبناء اقتصاد متنوع.
- المساعدة في ربط البرامج التعليمية مع المهارات المطلوبة.
- المساعدة في توطين الوظائف.
- المساعدة في ربط البرامج التي تدعم العاطلين عن العمل مع حاجات سوق العمل الفعلية.

2- تكلفة العنف ضد المرأة

49- هي أداة تقوم على احتساب التكلفة الاقتصادية الفردية والمحلية والوطنية والدولية لممارسة أشكال العنف ضد المرأة. وتهدف منهجية احتساب هذه التكلفة إلى:

(5) https://skillsmonitor.unescwa.org.

- إظهار التبعات الاقتصادية الخطيرة للعنف ضد المرأة.
- توضيح أثر العنف ضد المرأة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الرفاهية.
- إظهار أن العنف ضد المرأة يعيق تحقيق الحكومات لأهدافها التنموية مثل الحد من الفقر، وتعزيز قدرات الموارد البشرية، وتطوير مؤسسات قوية، وتحقيق مستويات معيشية عالية.
- إعلام صانعي السياسات بأولويات الإنفاق الوطنية عبر تقدير تكلفة العنف ضد المرأة وزيادة المعرفة بالموازنة المستجيبة لاحتياجات الجنسين.
- وضع أداة لإصلاح السياسات الوطنية ودعم تطوير التشريعات وأُطُر السياسات الفعالة لمعالجة العنف ضد المرأة.
- إرشاد التخطيط الوطني واستحداث أداة لتخصيص موارد إضافية لمعالجة ظاهرة العنف ضد المرأة، تحديداً من خلال تطوير آليات الوقاية المبكرة.

الجلسة الثامنة: دعم الآليات الوطنية

50- استُهلّت الجلسة بالتذكير بما جاء في إعلان بيجين بشأن الترتيبات المؤسسية على الصعيد الوطني: "ينبغي أن تشارك الآليات والمؤسسات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في صوغ السياسات العامة، وتشجيع تنفيذ منهاج العمل من خلال هيئات ومؤسسات مختلفة تشمل القطاع الخاص. كما ينبغي لها عند الاقتضاء، أن تعمل بوصفها وسيطاً حافزاً على وضع البرامج الجديدة في المجالات التي لا تغطيها المؤسسات القائمة".

51- وعليه، أكدت الدول المشارِكة على الدور التنسيقي الذي يجب أن تضطلع به الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في التأثير على السياسات والتشريعات. واستحسنت جميع الدول دور تلك الآليات ضمن حدود قدراتها وإمكانياتها، وإن وبدا جلياً أنه يتأثر بالإطار القانوني الذي يرعاها. فقد تبيّن أنه كلما كانت الآليات الوطنية تعمل بثقل قانوني كلما زادت قدرتها على تجاوز الجانب الاستشاري إلى التنسيقي والتنفيذي. ففي بعض الدول، تقوم هذه الآليات بتقديم توصيات بخصوص التدابير القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تمكين المرأة، وتعمل وزارات على نحو تنسيقي منسجم لتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً. وفي دول أخرى، تقوم الآليات الوطنية بالتعليق على غياب توجهات أولويات الحكومة نحو تمكين المرأة.

52- وتشمل التحديات التي تعيق قدرة الآليات الوطنية على لعب الدور التنسيقي الذي تطمح إليه التالي:

- نقص و/أو ضعف في الكوادر البشرية المؤهلَّة التي تعمل ضمن الآليات الوطنية للمرأة.
- وجود تقاطع عمل بين الآليات الوطنية والوزارات والمؤسسات الأخرى، فقد لوحظ وجود نقص في كفاءات العاملين والعاملات في أقسام ودوائر الوزارات والمؤسسات التي تضطلع بإدماج المساواة بين الجنسين.
- محدودية الموارد التي تُخصَّص وطنياً لقطاع المرأة في بعض الدول.
- تشتُّتٍ في الجهود بين مختلف الجهات الوطنية التي تقوم على النهوض بواقع المرأة إذ لا يتم ربط قضايا المرأة بالقطاعات الأخرى.

- غياب التنسيق الدائم مع الآليات الوطنية للمرأة قبل إعداد السياسات والأنظمة والاستراتيجيات، والعمل بشكل رجعي يقوم على طلب التغذية الراجعة فقط.
- عدم وضوح مفهوم المساواة بين الجنسين في بعض الدول العربية، و/أو عدم تقبُّل تعريف الأمم المتحدة تقبُّلاً كاملاً إذا كان يتعارض مع الأعراف والتقاليد.

53- وأخيراً، جرى تحديد طبيعة الدعم الذي تحتاج إليه الآليات الوطنية للمرأة للقيام بالدور التنسيقي المنوط بها وبما يتواءم مع منهاج عمل بيجين:

- السعي إلى تكامل الأدوار وطنياً، خصوصاً في الدول حيث لا يتوفر الوزن القانوني للآليات الوطنية.
- دعوة الآليات الوطنية إلى ضرورة رفع التنسيق والتشبيك بين الوزارات والمؤسسات التي تقوم على النهوض بواقع المرأة، وتوسيع الشراكات مع الجامعات ومراكز الأبحاث.
- في الدول العربية حيث تقبع الآليات الوطنية تحت مظلة الحكومة، رفع المخصَّصات المالية من أجل زيادة البرامج والتدخُلات التي تخدم تمكين المرأة.
- بناء القدرات في مجال رسم استراتيجيات تقوم على إدماج المساواة بين الجنسين، وربط الاستراتيجيات الوطنية بأهداف التنمية المستدامة.
- دعم الحكومات للآليات الوطنية إعلامياً وتوسيع حملات حشد التأييد والمناصرة بشكل موحد، خصوصاً في القضايا التي تتطلب تغييراً في المفاهيم المجتمعية النمطية.

أدوات السياسات للإسكوا – التدقيق التشاركي وأداة استخدام UN-SWAP

54- تقدم الإسكوا الدعم الفني للمؤسسات الوطنية بمساندتها في رسم خارطة طريق لتحقيق المساواة بين الجنسين. وتقوم هذه المقاربة على مبدأ تعزيز التكامل والتفاعل بين مجالات ستة هي الموارد البشرية، والإشراف، والإدارة القائمة على النتائج، والمساءلة، والقدرات، والاتساق وإدارة المعرفة والمعلومات. وعليه، تساعد عملية تنفيذ الخطة على تحسين الأداء الإداري مما يسهل بلوغ الهدف بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

55- وتشمل الفوائد المحقَّقة من المشاركة في رسم خارطة الطريق وتنفيذها ما يلي:

- تساهم الخطة في إرساء فهم موحد للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتسمح بتظافر الجهود المؤسسية في اتجاهات محدَّدة سلفاً ومقبولة من الجميع.
- ترسيم مسؤولية مشتركة على عاتق كافة الإدارات والموظفين، كلٌّ حسب مهامه.
- يعتمد تنفيذها على مبدأ التدرُّج وتراكم الخبرات.
- تتسم عملية تنفيذها بمرونة كبيرة استناداً إلى أولويات المؤسسة و/أو منهجية التغيير التي تتناسب وعملها و/أو القدرات البشرية والمادية المتاحة.
- تقوم على المساءلة استناداً إلى تحديد واضح للمسؤوليات ولا تنفذ على أنها اختبار للإدارة أو للموظفين على سبيل المحاسبة.

الجلسة التاسعة: مناقشة محتوى الدليل الإرشادي

56- خُصِّص بعض الوقت للحضور لمشاركة تصوراتهم حول محتوى الدليل الإرشادي، نظراً لأهميته في خدمة الحكومات في ما يتعلق برسم السياسات وتعديل التشريعات وطنياً. وفي إثره، جرى تجميع عدد من المقترحات التي ستُدرس لتحديد إمكانية تبنيها عند إعداد الدليل، منها:

- ضرورة طرح المفاهيم الأساسية والخلفية النظرية في مقدمة الدليل، لتأطير العمل وضمان فهم مشترك وموحد.
- تلخيص المهارات وأفضل الممارسات لتصميم استراتيجيات وتشريعات ضمن الأولويات التي نوقشت خلال الورشة في قوائم تتبُّع (check list).
- مشاركة الممارسات الجيدة من الوطن العربي باعتبارها وسيلة لتمكين الدول الأخرى وتعميم الاستفادة.

57- وخلال عملية إعداد الدليل، سيتم التواصل مع الدول المعنية من أجل إعطاء القارئ صورة متكاملة بإتاحة تفاصيل فنية إضافية عن آلية العمل في تخطيط وتنفيذ الممارسات الجيدة. وتم الاتفاق على مشاركة المسودة الأولى للدليل مع المشاركين من أجل إبداء ملاحظاتهم إن وجِدت.

الجلسة الختامية

58- وفي الختام، شكرت الدكتورة سلمى النمس المشاركين والمشارِكات على الشفافية في طرح متوازن لقصص النجاح والممارسات الوطنية الجيدة، والإشارة إلى التحديات مع تقديم مقترحات لتخطيها. وأكدت على الدعم الفني والتقني المستمر الذي تقدمه الإسكوا للدول الأعضاء من أجل مواصلة التقدم نحو تمكين المرأة العربية وسد الفجوة بين الجنسين في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

المرفق الأول

قائمة المشاركين والمشارِكات

ألف- اللجان الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول الأعضاء

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة شيرا (شريفة) القطارنة
رئيسة وحدة البرامج والمشاريع
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
shira.q@johud.org.jo

مملكة البحرين

السيد محمد عبدالرحمن الفارس
مستشار العلاقات الدولية والمتابعة
المجلس الأعلى للمرأة
malfaris@scw.bh

الجمهورية التونسية

السيدة حنان البنزرتي
وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن
hanen.benzarti2015@gmail.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد عبد المالك اورمضان
القائم بالأعمال بالنيابة في سفارة الجزائر في بيروت
Oura_malek@yahoo.fr

الجمهورية العربية السورية

السيدة سمر السباعي
رئيسة الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان
scfa.syr@gmail.com

جمهورية السودان

السيدة ملاك الأمين
الإدارة العامة للمرأة
gdwfa3@yahoo.com

السيدة سليمى الخليفة
الإدارة العامة للمرأة
gdwfa3@yahoo.com

جمهورية العراق

السيدة يسرى كريم محسن
مديرة عامة
دائرة تمكين المرأة
dr.yossra.k.mohsen@gmail.com

سلطنة عُمان

السيدة منى أحمد علي السعدون
عضو مجلس دولة
عضو لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية سيداو
munasa@squ.edu.om

السيدة وضحة بنت سالم العلوية
مديرة دائرة شؤون المرأة
وزارة التنمية الاجتماعية
عضو لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية سيداو
Socialworker6604@gmail.com
waadha@mosd.gov.om

السيدة عايدة بنت ناصر السيابية
المديرة المساعدة لدائرة شؤون المرأة
وزارة التنمية الاجتماعية
عضو لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية سيداو
aidan@mosd.gov.om

السيدة كاملة بنت عبدالله الهاشمية
رئيسة قسم البرامج بدائرة شؤون المرأة
عضو لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية سيداو
kamlaa@mosd.gov.om

دولة فلسطين

السيد أمين عاصي
مدير عام الإدارة العامة للتخطيط والسياسات
وزارة شؤون المرأة
A_asei@mowa.pna.ps

الجمهورية اللبنانية

السيدة كلودين عون
رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
info@nclw.gov.lb

الجمهورية اللبنانية (تابع)

السيدة ريتا القزي
مسؤولة إدارة المعلومات
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
rita.azzi@nclw.gov.lb

السيدة جوانا صفير
مسؤولة الإعلام والتواصل
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
media@nclw.gov.lb

جمهورية مصر العربية

السيدة شيماء نعيم
المديرة العامة للإدارة العامة الاستراتيجية
المجلس القومي للمرأة
sh15111977@yahoo.com

المملكة المغربية

السيدة هند أيت بنشطو
مستشارة معالي الوزيرة
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
hind.benchatou@social.gov.ma

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد السالك ولد الجيرب
مدير الدراسات والتعاون والمتابعة
وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة
sojereb4@gmail.com

باء- الخبراء/الخبيرات

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة نادية شمروخ
المديرة التنفيذية لاتحاد المرأة الأردنية
nadia@jwu.org.jo

السيدة ديما الكرادشة
خبيرة ومستشارة في مجال العدالة بين الجنسين
dimashk2012@gmail.com

الجمهورية التونسية

السيدة بشرى بلحاج
ناشطة حقوقية نسوية من الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
عضو اللجنة التنفيذية لمركز القاهرة لحقوق الإنسان وملتقى المرأة في السياسة
bochrabhh@gmail.com

الجمهورية اللبنانية

السيدة عزيزة خالدي
خبيرة
مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي
info@crtda.org.lb

دولة ليبيا

السيدة خديجة بسيكري
رئيسة المنظمة الوطنية لأمازونات ليبيا
k.s.bsekri@gmail.com

جمهورية مصر العربية

السيدة عزة كامل عبد المجيد
رئيسة مجلس أمناء مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)
actegypt2017@gmail.com

المملكة المغربية

السيدة مليكة شكطاب
خبيرة في المسألة النسائية
malikabenradi@yahoo.fr
malikabenradi@gmail.com

السيدة بشرى عبدو
مديرة جمعية التحدي للمساواة والمواطنة
tahadi2003@gmail.com

جيم- الشركاء

المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

السيدة يانيكا فان كوكلر
نائب المديرة الإقليمية
هيئة الأمم المتحدة للمرأة
janneke.kukler@unwomen.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة سلمى النمس
رئيسة قسم المساواة بين الجنسين
salma.al-nims@un.org

السيدة ليندا حسن صباريني
الخبيرة المدرّبة
lsabbarini@yahoo.com

السيدة ناديا خليفة
مستشارة إقليمية للمساواة بين الجنسين
Nadia.khalife@un.org

السيدة غيا بكّار
مساعدة أبحاث
baccar@un.org

السيدة سارة كعيكاتي
مساعدة فريق
Sara.kaikati@un.org

المرفق الثاني

استمارة تقييم

الحوار التفاعلي الإقليمي حول السياسات والأدوات السياساتية الداعمة لتحقيق الأولويات الإقليمية تنفيذاً لإعلان ومنهاج عمل بيجين
1-2 أذار/مارس 2023
بيت الأمم المتحدة، بيروت، لبنان

1- برأيك، إلى أي مدى حقق الاجتماع الأهداف المرجوة منه؟ ضع/ضعي دائرة حول الرقم الذي يناسبك:

متدني	1	2	3 (2)	4 (14)	5 (6)	**عالي**

2- ما المواضيع التي استفدت منها استفادة كبرى؟

- التعرف على تجارب الدول
- تبادل الخبرات مع باقي الدول
- التعرف على أداة المحاكاة لصانعي السياسات/منصة العدالة ومرصد المهارات
- كلها مهمة، ولربما كنا تعمّقنا أكثر لو ناقشنا موضوعاً واحداً
- تجارب الدول في المسائل المتعلقة بإعلان بيجين
- المواضيع كلها
- أدوات السياسات للإسكوا
- الأدوات
- الاطلاع على تجارب الدول والمعرفة بالآليات والطرق المختلفة للرصد
- التعرف على الممارسات الإيجابية في الدول الشقيقة وعلى تصنيف الدولة من منطلق التحديات
- كل ما يتعلق ببعض التجارب الرائدة
- كل ما يتعلق بالأدوات المقترحة
- التمكين الاقتصادي للمرأة
- تبادل الممارسات بين الدول
- تحسين الأداء عبر الخبرة الفنية لاختصاصيي الإسكوا
- تجارب الدول
- منصات الإسكوا
- منصة العدالة بين الجنسين والقانون
- مرصد الإسكوا للمهارات
- تكلفة العنف ضد المرأة
- إدارة حالات العنف
- تجارب الدول من تعديل القوانين
- التعرف على آليات تواصل ورصد جديدة
- التعرف على مفاهيم وتجارب الدول الأخرى في مجال مناهضة العنف والتمكين الاقتصادي للمرأة
- استعراض المبادرات في الدول وقصص نجاحاتها
- الاحصائيات والبيانات عن التقدم المحرز في الدول العربية والوقوف على الثغرات
- المساواة بين الجنسين في العدالة والقانون
- مشاركة المرأة في الحياة السياسية
- الجلسات 2 – 4-8
- التعرف على آليات التقييم للإسكوا
- لقاء ممثلي الآليات الوطنية الأخرى لما من تشابه بين الرؤية لدورها ومهامها

3- ما هي المواضيع التي وددت لو أنها أُدرجت في برنامج الاجتماع؟

- المستويات الإدارية للمرأة
- الشراكة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة
- أدوات السياسة العامة للإسكوا
- مواضيع تتعلق بآليات الحشد والتأييد على مستوى صانعي القرار
- دورة عن السياسات والجهات الفاعلة فيها
- إتاحة المزيد من الوقت للعمل على منصة المعلومات في الجلسة الرابعة (أداة المحاكاة)
- التركيز أكثر على آليات التمويل وآليات اليقظة والتتبُّع
- التحضير السابق للورشة من طرف المشاركين/الدول عن طريق استمارات أكثر تفصيلاً
- قصص نجاح مصوّرة بتنسيق مع الحكومات
- التركيز على العمل اللائق
- المرأة والتغيُّر المناخي
- المرأة والتحوّل الرقمي واستخدام التكنولوجيا
- التدريب على أسلوب إعداد التقارير المبنية على النتائج وقياس الأثر
- الحقّ في الصحة
- الحقّ في التعليم
- مشاركة المرأة في مواقع صُنع القرار

4- ما المواضيع/القضايا التي لم تعجبك في الاجتماع والتي برأيك من الأفضل تعديلها في برامج الاجتماعات المشابهة في المستقبل؟

- الوقت قصير لطرح كافة القضايا ذات العلاقة
- تشتت الفرق خلال الجلسات عن الأهداف الرئيسية لكل جلسة وتداخلت المعلومات والطرح
- عدم مناقشة المأمول من الوضع في الوطن العربي، والالتزام بالمعايير الغربية قد لا يكون هو المطلوب في ما يتعلق بكافة المؤشرات؛ وبالتالي، فإن مراعاة بعض الخصوصية أمر ضروري
- سوء توزيع الوقت بين المشارِكات، إذ يجب ضمان التكافؤ بين الدول
- الأخذ بعين الاعتبار السياق العام للدول من أجل العمل في مجموعات متناسقة تتشارك الأهداف العامة (الرؤى) نفسها
- لكانت الورشة أكثر نجاحاً لو قُسِّمت إلى دورتين: دورة خاصة بالقطاعات والحكومات ودورة خاصة بالمجتمع المدني والخبراء
- سنح الوقت لكل دولة لاستعراض دورها والمبادرات من خلال عرض إلكتروني محدَّد المدة لضمان استعراض الجهود على نحو فعال ومرتب
- تحديد نقاط أساسية تُعَّمم على الدول كأساس للتقدم، فتقوم كل دولة على إثرها بالتحسين
- إقامة منصة تجمع نقاط اتصال الدول ودورها في وقت قصير
- توضيح الهدف من الحوار التفاعلي لأن الحوار عبارة عن تجارب دول ولم يتم الإعداد له كثيراً
- كان من المهم حضور أشخاص من المجتمع المدني لعرض صورة أكثر وضوحاً عن واقع كل دولة

5- ما تقييمكم/تقييمكن لجدوى الاجتماع من ناحية:	ضعيف جداً	ضعيف	لا بأس	جيد	جيد جداً
أهمية الموضوع بالنسبة إلى مجال العمل والخبرة			1 (5%)	9 (43%)	11 (52%)
المعلومات والمهارات المكتسبة		1 (5%)	1 (5%)	15 (71%)	4 (19%)
إتاحة المجال لتبادل المعلومات مع بقية المشاركين/المشارِكات		1 (5%)	2 (10%)	12 (57%)	6 (28%)
إتاحة الفرصة لإقامة اتصالات عمل جديدة ومفيدة			4 (20%)	11 (52%)	6 (28%)
6- ما تقييمكم/تقييمكن لجدوى الاجتماع من الجوانب التالية:	**ضعيف جداً**	**ضعيف**	**لا بأس**	**جيد**	**جيد جداً**
وضوح العروض المقدمة			1 (5%)	11 (52%)	9 (43%)
الترتيبات التنظيمية لجلسات العمل قبل الاجتماعات وخلالها			1 (5%)	10 (47.5%)	10 (47.5%)
7- تقييم المدرِّبين:	**ضعيف جداً**	**ضعيف**	**لا بأس**	**جيد**	**جيد جداً**
المدربون ملمّون بموضوع التدريب ومستعدّون له				9 (43%)	12 (57%)
أداروا الورشة على نحو جيد وشرحوا الأهداف والمفاهيم بوضوح			2 (10%)	8 (38%)	11 (52%)
أثاروا اهتمامي في موضوع الورشة وأجابوا عن أسئلتي				14 (66%)	7 (34%)
استخدموا وسائل تفاعلية لتقديم المحتوى			3 (14%)	11 (52%)	7 (34%)
8- ما رأيكم/رأيكن بالترتيبات العملية لهذا الاجتماع؟	**ضعيف جداً**	**ضعيف**	**لا بأس**	**جيد**	**جيد جداً**
المكان	1 (5%)	1 (5%)	4 (19%)	8 (38%)	7 (33%)
مدة الدورة			3 (14%)	12 (57%)	6 (29%)
الاستراحة			1 (5%)	15 (71%)	5 (24%)